الأمم المتحدة

A/C.5/76/SR.1

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

Distr.: General
26 January 2022
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مارغاريان ..... (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند 142 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

البند 149 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

21-14062 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

تنظيم الأعمال (A/C.5/76/1؛ A/C.5/76/L.1)

1 - **الرئيسُ:** دعا الأعضاء إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، الذي وُضع على أساس بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة (A/C.5/76/1)، وفي مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/76/L.1). وأشار إلى أن قائمة مستقلة بشأن حالة الوثائق ستصدر للجزأين الأول والثاني من الدورة المستأنفة.

2 - وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على بعض التوصيات التي قدمها المكتب في تقريره (A/76/250)، والتي أقرتها الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية. وفيما يتعلق بترشيد الأعمال، ذكر أن الجمعية العامة طلبت إلى كل لجنة من اللجان الرئيسية أن تواصل مناقشة أساليب عملها، ودعت رؤساء اللجان الرئيسية إلى مواصلة تقديم إحاطات إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السادسة والسبعين بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتوافرة بهدف تحسين أساليب العمل، وتنسيق الإحاطات التي تقدمها، عن طريق جملة من الأمور منها تحديد ما يمكن أن يوجد من قواسم مشتركة في أساليب العمل والدروس المستفادة.

3 - وأضاف قائلا إن اللجنة الخامسة ينبغي أن تستكمل أعمالها للجزء الرئيسي من الدورة بحلول 10 كانون الأول/ديسمبر 2021. وينبغي أن تبدأ الجلسات في تمام الساعة 10:00، وتُرفع بحلول الساعة 18:00. ووفقا لما جرت به الممارسة في الماضي، تم التغاضي عن شرط حضور ما لا يقل عن ربع الأعضاء لإعلان افتتاح جلسة ما والسماح بسير المناقشة. وقد وجه المكتب الانتباه إلى المواد 99 (ب) و 106 و 109 و 114 و 115 من النظام الداخلي فيما يتعلق بسير الجلسات.

4 - وأكد على ضرورة بذل الجهود لخفض عدد القرارات المتخذة، وألا تتضمن القرارات طلبات للحصول على تقارير من الأمين العام، ما لم تكن تلك التقارير ضرورية جدا لتنفيذ تلك القرارات أو لمواصلة النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات قصيرة وذات منحى عملي. وأردف قائلا إن المبادرين بتقديم المقترحات التي تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية ينبغي أن يضعوا جدولا زمنيا في مرحلة مبكرة مع رئيسي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، من أجل ضمان الامتثال التام للمادة 153 من النظام الداخلي. وينبغي تحديد موعد نهائي ملزم لا يتجاوز 1 كانون الأول/ديسمبر لتقديم جميع مشاريع القرارات التي تترتب عليها آثار من هذا القبيل إلى اللجنة الخامسة.

5 - **السيد ديالو** (غينيا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إنه على ثقة من أن برنامج عمل اللجنة سيُعدَّل خلال الدورة بحيث يعكس التقدم المحرز في العمل وأولويات اللجنة، بالإضافة إلى أي تحسن في الحالة السائدة في مجال الصحة العامة. وأضاف قائلا إن المجموعة تتفهم الأسباب التي لا تسمح في الوقت الراهن بعقد الاجتماعات بالحضور الشخصي إلا في الجلسات الرسمية، ولكنها تأمل في أن تُستأنف المشاورات غير الرسمية بالحضور الشخصي قريبا. وينبغي ألا تفضل اللجنة النظر في بند من بنود جدول الأعمال على بند آخر؛ وينبغي مناقشة كل بند في إطار طرائق الاجتماعات نفسها. وذكر أن المجموعة تشعر بخيبة أمل لأن خدمات الترجمة الشفوية لا تزال غير متوفرة خلال المشاورات غير الرسمية، وهي تتطلع إلى عودة العمل بتعدد اللغات. ومن المؤسف أن إصدار عدد من التقارير لا يزال معلقا، فحالات التأخير في إصدار التقارير تقوّض عمل اللجنة إلى حد كبير. ويجب إعطاء الوقت الكافي لكل بند، واتخاذ خطوات عملية لضمان إصدار التقارير بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب.

6 - وأردف قائلا إن اللجنة ستتناول في الدورة الحالية عددا من المسائل الحاسمة، بما في ذلك الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، وجداول الأنصبة المقررة، والتشييد وإدارة الممتلكات، واستعراض دورة الميزانية، والنظر في تسلسل أعمال لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية، والنظام الموحد للأمم المتحدة، ونظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ونظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد، وشروط الخدمة لأعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغين ورئيس اللجنة الاستشارية، وإقامة العدل. وستولي المجموعة اهتماما بالغا للمداولات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، والتقديرات المنقحة، وجميع المسائل التي تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية، وتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

7 - وتابع قائلا إن الولايات هي التي يجب أن تحدد مقترحات الميزانية وليس العكس. ويجب أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمده الجمعية العامة مع البرامج والأنشطة الصادر بها تكليفات، وذلك ضمانا لتنفيذها بشكل كامل وفعال. وتؤكد المجموعة من جديد الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق. ووفقا لقرار

الجمعية العامة 243/75، فالبرامج العشرة للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، التي لم تقدم بشأنها لجنة البرنامج والتنسيق استنتاجات وتوصيات، ينبغي أن تستعرضها الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية ذات الصلة المسؤولة عن تلك الولايات في الوقت المناسب، لتمكين اللجنة الخامسة من مناقشة الميزانية ذات الصلة والموافقة عليها. وأشار إلى أن وفودا عديدة أثارت، أثناء اعتماد برامج عمل اللجان الرئيسية الأخرى، مسألة البرامج التي لم تقدم لجنة البرنامج والتنسيق بشأنها استنتاجات وتوصيات. وأعرب عن ثقة المجموعة في أن القرار 243/75، الذي اتخذ بتوافق الآراء، سيُحترم.

8 - وأضاف قائلا إن النظر في الميزانية على أساس سنوي يفرض قيودا زمنية إضافية على إجراء مناقشة مستفيضة لبنود جدول الأعمال الأخرى. والمجموعة ملتزمة بالتغلب على هذا التحدي، وكذلك على الصعوبات المستمرة التي تفرضها الجائحة. والمجموعة على ثقة من أن اللجنة الخامسة ستكرس وقتا كافيا لجميع البنود، وأن مداولاتها ستجري بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة.

9 - **السيد هاوري** (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية كفالة أن تكون لدى الأمم المتحدة موارد كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. وأقر بأن المندوبين تعبوا من الاجتماعات الافتراضية، ولكنه حث الجميع على المشاركة بطريقة إيجابية ومرنة وبذل كل جهد ممكن لضمان إنهاء اللجنة لبرنامج عملها في وقت مبكر. ويجب ألا تتعود اللجنة على إنجاز عملها قبل نهاية سنة الميزانية بدقائق معدودة، كما كان الحال في عام 2020.

10 - وأضاف قائلا إن أحد البنود الهامة بصفة خاصة في جدول الأعمال قيد المناقشة هو جداول الأنصبة المقررة، التي تستخدمها أيضا كيانات الأمم المتحدة الأخرى كأساس لحساباتها الخاصة بالاشتراكات المقررة. ومع ذلك، يجب ألا تحول المداولات بشأن الجداول دون إحراز تقدم بشأن بنود أخرى.

11 - وتابع قائلا إن الأمم المتحدة تحتاج، من أجل تحقيق أهدافها، إلى ركيزة قوية لحقوق الإنسان. فحماية حقوق الإنسان أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز السلام والأمن. والوفدان ملتزمان بكفالة تخصيص الموارد اللازمة لتمويل جميع الولايات المتعلقة بركيزة حقوق الإنسان تمويلا كاملا.

12 - وأردف قائلا إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ليست مشروعا لحفظ التراث فحسب، بل هي أيضا استثمار في تعددية الأطراف من شأنه أن يجعل المكتب أكثر حداثة وفعالية وكفاءة. واختتم كلامه بالتعبير عن شكر الوفدين للدول الأعضاء على التزامها بدعم المشروع.

13 - **السيدة تانغ** (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن الأمانة العامة اضطرت خلال الدورة الخامسة والسبعين إلى اتخاذ تدابير استثنائية نتيجة للجائحة. ومع ذلك، ينبغي أن تتطور طرائق عمل اللجنة بما يتماشى مع الحالة الصحية السائدة. وأعربت عن ثقتها في أن المكتب سيأخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في أفضل ممارسات العمل للدورة الحالية.

14 - وأضافت قائلة إنه في ظل تزايد تعقيد وترابط التحديات التي يواجهها العالم أكثر من أي وقت مضى، فإن تعددية الأطراف والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد أمران أساسيان. ويجب على الدول الأعضاء أن تدعم الأمم المتحدة وأن تهيئها للنجاح عن طريق ضمان امتلاكها موارد مالية كافية. وقد أدت الجائحة إلى تعطيل اقتصادات العديد من الدول الأعضاء، ومن المفهوم أن الدول التي تأثرت اقتصاداتها بشكل غير متناسب قد تكون تواجه صعوبات في دفع اشتراكاتها. ولذلك من المهم أن تسدد الدول الأعضاء القادرة على الدفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وإلا فإن الأمم المتحدة ستواجه خطر عدم امتلاك الموارد التي تحتاجها للاضطلاع بولاياتها.

15 - وأردفت قائلة إن الرابطة ستتابع باهتمام مداولات اللجنة بشأن جداول الأنصبة المقررة، والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، والتشييد وإدارة الممتلكات، والبعثات السياسية الخاصة، وطلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. وحثت الدول الأعضاء على العمل معا للتوصل إلى نتائج تحظى بأوسع توافق ممكن في الآراء. وختمت قائلة إن الدول الأعضاء في الرابطة ستعمل بشكل بناء وبطريقة منفتحة وشفافة مع جميع الوفود بغية ضمان اختتام أعمال اللجنة في الوقت المناسب.

16 - **السيد كاميلي** (ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا): تحدث أيضا باسم ألبانيا، وأندورا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية، وموناكو، فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لضمان التنفيذ الفعال لإصلاحاته التنظيمية. وأضاف قائلا إن الحاجة إلى إدارة فعالة متعددة الأطراف ومنظمة قادرة على تحقيق الغرض المنشود باتت ملحة أكثر من أي وقت مضى. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل الجماعي لبناء منظمة أقوى وأكثر كفاءة ومرونة.

17 - وأردف قائلا إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها بالكامل وفي موعدها. فحالة السيولة المالية في الأمم المتحدة لا تزال تقوض تنفيذ الولايات. والحلول المؤقتة التي طبقت حتى الآن لم تؤد إلا إلى تخفيف آثار أزمة السيولة، مما نجم عنه قصور عام في أداء الأمم المتحدة. ويجب على اللجنة أن ترقى إلى مستوى التحدي وأن تجد حلولا مستدامة للأزمة.

18 - وتابع قائلا إنه فيما يتعلق بجداول الأنصبة المقررة، يجب التمسك بمبدأي التضامن والقدرة على الدفع. ولئن كان هذا البند مهما، فينبغي للوفود أن تشارك بصورة بناءة في جميع البنود. وأشار إلى أن الغرض الرئيسي للجنة هو ضمان التمويل الكافي للمنظمة وقيامها بعملها. وفي الوقت نفسه، ينبغي استخدام الموارد بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والمساءلة، مع التركيز على النتائج.

19 - وقال إن بعض الوفود أعربت عن رغبتها في تكرار المناقشات التي تجريها لجنة البرنامج والتنسيق في اللجان الرئيسية للجمعية العامة. وفي حين أن اللجان الرئيسية هي التي تقرر ذلك، فإن أي قرار يتخذ ينبغي ألا يقوض لجنة البرنامج والتنسيق، أو يؤثر على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، أو يعوق قدرة اللجنة الخامسة على التفاوض بشأن الميزانية البرنامجية واعتمادها في الوقت المناسب.

20 - وأضاف قائلا إن من الضروري تطبيق بعض المبادئ العامة على عمل اللجنة. فجميع الدول الأعضاء تقع عليها مسؤولية كفالة أن تختتم اللجنة برنامج عملها في الوقت المناسب. وينبغي ألا يكون إجراء المفاوضات بعد ساعات العمل العادية وتمديد برنامج العمل إلى ما بعد الوقت المخصص هو القاعدة. وينبغي أن تبدي الدول الأعضاء البراغماتية والإرادة السياسية، في الوقت الذي ينبغي فيه للمكتب إنفاذ الالتزام بالمواعيد النهائية. ولضمان الاستخدام الفعال لوقت اللجنة وتخفيف العبء المتزايد باستمرار على الأمانة العامة للرد على الأسئلة، سيبسط الاتحاد الأوروبي عدد الأسئلة التي يطرحها، ويشجع الوفود الأخرى على أن تحذو حذوه.

21 - ومضى قائلا إنه ينبغي تقديم جميع الوثائق في الوقت المحدد بجميع اللغات الرسمية. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعترف بالقيود التي تفرضها الجائحة والضغط المفروض على خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، فإن تعدد اللغات أمر أساسي لضمان الشمول والشفافية ومساعدة اللجنة على تحقيق نتائج ناجحة.

22 - وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي ملتزم باتخاذ القرار بتوافق الآراء، وهو ما يجب أن يظل المبدأ الأساسي للجنة. وهذا يتطلب من الدول الأعضاء أن تنخرط بحسن نية وبروح الزمالة والتعاون البنّاء لإيجاد مواقف وسطية يمكن للجميع الانضمام إليها وتأييدها، حتى عندما لا تتوافق مع الخيارات المفضلة للدول الأعضاء، والامتناع عن تسييس القضايا المطروحة. وقد أثبت أعضاء اللجنة مرارا وتكرارا قدرتهم على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التقنية التي لها تداعيات سياسية هامة.

23 - **السيد أغيمان** (غانا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تلاحظ بارتياح الخطوات المتخذة نحو العودة إلى الأوضاع الطبيعية بعد أكثر من عام من الاجتماعات الافتراضية. وتعرب المجموعة عن ثقتها في أن اللجنة سوف تستفيد من تحسن الحالة الصحية العامة للعودة قدر الإمكان إلى عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي، وهو ما يعزز المفاوضات إلى حد كبير. وينبغي توفير خدمات الترجمة الشفوية لجميع الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي لتمكين الدول من المساهمة في المداولات باللغة الرسمية التي تكون فيها أكثر فعالية. ولا يزال التأخر في إصدار الوثائق يؤثر على عمل اللجنة، وإن كان قد حدث بعض التحسن. وينبغي وضع الصيغة النهائية لجميع التقارير المعلقة وإصدارها على سبيل الأولوية.

24 - وأضاف قائلا إن المجموعة تقدر عمل لجنة الاشتراكات التي يوفر تقريرها الأساس للجداول الجديدة للأنصبة المقررة. وأي تعديلات على المنهجية الحالية يجب ألا تضر بالبلدان النامية. وينبغي أن تُؤخذ الخصائص المميزة لتلك البلدان في الاعتبار، ولا سيما الخصائص المميزة للبلدان الأفريقية، التي تواجه تحديات صحية واقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل. وستولي المجموعة أيضا اهتماما بالغا للمسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية لعام 2022، ومجلس مراجعي الحسابات، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، والتشييد وإدارة الممتلكات.

25 - وأردف قائلا إن البعثات السياسية الخاصة هي إحدى أكثر الأدوات فعالية في استدامة السلام الدولي وتعمل كآليات للإنذار المبكر في حالات النزاع، ومع ذلك فإن اللجنة لم توفر لها الموارد المالية والبشرية الكافية. وإن ضمان الموارد الكافية لهذه البعثات سيقلل من حجم التمويل اللازم لعمليات حفظ السلام، وسينقذ الأرواح ويمنع نشوب النزاعات في نهاية المطاف.

26 - ومضى قائلا إن المجموعة تكرر تأكيد موقفها الذي يتمثل في أن الولايات يجب أن تحدِّد مخصصات الميزانية، وليس العكس. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة ملتزمة بكفالة اعتماد موارد كافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

27 - وتابع قائلا إنه ينبغي النظر فورا في طلبات الاستثناء بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة لتمكين الدول الأعضاء المعنية من المشاركة الكاملة في أعمال الجمعية العامة. وأكد موقف المجموعة الثابت المتمثل في أن المشاورات ينبغي أن تجري بطريقة شاملة وشفافة وأن تُختتم ضمن الإطار الزمني المحدد لبرنامج العمل.

28 - **السيدة زيلبرغلد** (إسرائيل): قالت إنه على الرغم من أن الدورة الخامسة والسبعين كانت صعبة بسبب الجائحة، فقد أُدخلت أساليب عمل وحلول تكنولوجية جديدة كفلت استمرارية تصريف الأعمال ومكنت الأمم المتحدة من مواصلة عملها، مع حماية صحة وسلامة الموظفين والمندوبين، وهو أمر يجب أن يظل الاعتبار الرئيسي. وقد أثبتت الجائحة فائدة الميزانية السنوية في تمكين الأمم المتحدة من أن تكون أكثر مرونة واستجابة. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تشجع اللجنة استخدام التكنولوجيات المبتكرة وأفضل الممارسات من أجل ضمان تنفيذ الولايات.

29 - وأردفت قائلة إن تعزيز القدرات التكنولوجية للأمم المتحدة يسهم في الاستخدام الفعال للمعلومات، وعمليات اتخاذ القرارات استنادا إلى البيانات، والتنفيذ المتسق والفعال للولايات. وقد مكن تطوير نظم المعلومات واستخدام التكنولوجيات الحديثة لتحليل البيانات الأمم المتحدة من تحقيق رقابة فعالة. وينبغي إدخال أفضل الممارسات الرقمية في جميع أقسام المنظمة للحد من البيروقراطية التنظيمية.

30 - وأضافت قائلة إن وجود نظام لإقامة العدل يتسم بالاستقلالية والشفافية والكفاءة المهنية واللامركزية من أجل تسوية المنازعات المتصلة بالعمل يظل أولوية بالنسبة لإسرائيل. ومن المهم بصفة خاصة حماية موظفي الأمم المتحدة من الانتقام، ومعالجة أسباب المنازعات، وتحسين خدمات الصحة العقلية، والتحقيق في الاتجاه المتمثل في المضايقات التي تتعرض لها المديرات من جانب الموظفين. ويتطلع وفد بلدها إلى النظر في تقرير الأمين العام عن إقامة العدل في الأمم المتحدة.

31 - وذكرت أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعيين موظفات وتحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين على جميع مستويات الأمانة العامة. وهناك حاجة إلى بذل جهود محددة وموجهة لمعالجة مسألة تعيين وترقية النساء على جميع المستويات، سواء في الوظائف الميدانية أو غير الميدانية.

32 - **السيد كروكر** (المملكة المتحدة): قال إن الجائحة لا تزال تمثل تحديات كبيرة وتسبب حالة من عدم اليقين. وعلى الرغم من أنه ليس من المثالي أن تضطر اللجنة إلى القيام بالجزء الأكبر من عملها على الإنترنت، فقد نجحت في القيام بذلك من قبل، ويمكنها أن تفعل ذلك مرة أخرى إذا لزم الأمر.

33 - وأضاف قائلا إن اللجنة ستنظر، خلال الدورة الحالية، في الميزانية السنوية الثالثة للمنظمة، قبل الاستعراض الذي سيجرى في عام 2022. وتدور مناقشات في اللجان الرئيسية الأخرى بشأن كيفية التعامل مع عدم وجود توصيات من لجنة البرنامج والتنسيق بشأن بعض برامج الميزانية البرنامجية المقترحة. وتظل القرارات المتعلقة ببرامج العمل في يد اللجان الرئيسية وأعضائها للمضي قدما حسبما يرونه مناسبا في إطار ولاية كل منها. ومع ذلك، يجب ألا تغيب عن بال اللجنة الخامسة مسؤوليتها عن اعتماد الميزانية البرنامجية في الوقت المناسب، حتى تتمكن المنظمة من الاضطلاع بالولايات التي منحتها إياها الدول الأعضاء. ولذلك، يجب على اللجنة أن تمضي قدما في عملها على وجه السرعة. وخلال الدورة السابقة، شكلت حالات التأخير الكبير في إنجاز برنامج العمل واعتماد الميزانية البرنامجية تهديدا لتنفيذ الولاية، وهو نهج يكاد يكون غير مسؤول.

34 - وأردف قائلا إن وفد بلده سيعمل مع جميع الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق ملائم وفي الوقت المناسب بشأن جداول الأنصبة المقررة. ومن المهم تنقيح منهجية إعداد الجداول بحيث تستند بقوة إلى مبدأ القدرة على الدفع. ويتطلع وفد بلده أيضا إلى مناقشة توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، والمسائل المتعلقة بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والجهود المبذولة لتعزيز المساءلة والشفافية ضمن المنظمة وفي البعثات السياسية الخاصة.

35 - **السيد كيمورا** (اليابان): قال إن هناك العديد من البنود الملحة والمعقدة المعروضة على اللجنة، بما في ذلك الميزانية البرنامجية لعام 2022، والبعثات السياسية الخاصة، وجداول الأنصبة المقررة. وينبغي أن تسعى اللجنة جاهدة إلى أن تكون أكثر فعالية وكفاءة من

أجل اختتام برنامج عملها في الوقت المناسب، مع مراعاة الدروس المستفادة من الدورات السابقة.

36 - وأضاف قائلا إنه منذ الموافقة على الميزانية البرنامجية لعام 2021، أدت الجائحة والتحولات الجيوسياسية إلى تغيير البيئة العالمية. وينبغي للجنة أن تحقق أقصى قدر من فوائد الدورة السنوية للميزانية لجعل ميزانية الأمم المتحدة أكثر مرونة واستجابة وخضوعا للمساءلة من أجل تلبية الاحتياجات العالمية على نحو سليم وعلى الفور.

37 - وأردف قائلا إنه من الأهمية بمكان أن تنجز الأمم المتحدة الولايات المنوطة بها بفعالية. وستواصل اليابان الدعوة إلى الانضباط في الميزانية، وهو أمر أساسي لكي تنفذ الأمم المتحدة ولاياتها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والاستدامة. وأعرب عن التزام وفد بلده بإجراء مناقشات بناءة على أساس هذا المبدأ.

38 - **السيد دجانغ جون** (الصين): قال إن القادة دعوا خلال المناقشة العامة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وزيادة التعاون في سبيل التصدي للتحديات العالمية، مثل الجائحة وتغير المناخ. والصين، بوصفها بلدا يمارس التعددية، تشارك بنشاط في إصلاح وتحسين نظام الحوكمة العالمي، وتدعم بقوة النظام الدولي الذي يتمحور حول الأمم المتحدة، والنظام الدولي القائم على القانون الدولي، والدور المركزي للمنظمة في الشؤون الدولية.

39 - وأضاف قائلا إنه من أجل الحفاظ على دور الأمم المتحدة، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤولياتها وتفي بالتزاماتها المالية، لأن الموارد المالية هي الأساس الذي تقوم عليه إدارة الأمم المتحدة. ولا تزال الحالة المالية للأمم المتحدة تبعث على القلق. وعلى الرغم من أن الأمين العام وجه رسائل إلى الدول الأعضاء يعرب فيها عن قلقه، ورغم النداءات المتكررة من جانب العديد من الدول الأعضاء، لا تزال بذمة أحد المساهمين الرئيسيين أنصبة مقررة غير مدفوعة منذ أمد طويل، وهي السبب الرئيسي لأزمة السيولة في المنظمة. وذكر أن الصين، بوصفها ثاني أكبر مساهم في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، تتحلى بدرجة عالية من المسؤولية وتدفع دائما أنصبتها المقررة في الوقت المناسب. وتدعو الصين الدول الأعضاء، ولا سيما كبار المساهمين، إلى الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها ودون شروط. وينبغي للدول الأعضاء أن تترجم وعودها إلى أفعال لضمان تنفيذ الولايات.

40 - وتابع قائلا إن اللجنة ستنظر في عدة بنود مهمة خلال الدورة الحالية، بما في ذلك جداول الأنصبة المقررة، والميزانية البرنامجية لعام 2022، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق والسعي بجد إلى تحقيق منافع متبادلة من خلال التعاون.

41 - وأردف قائلا إن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في الحصة التي تتحملها البلدان النامية من جدول الأنصبة المقررة وانخفاضا في الحصة التي تتحملها البلدان المتقدمة النمو، وهو أمر غير معقول ولا ينسجم مع مبدأ القدرة على الدفع. فالبلدان المتقدمة النمو ينبغي لها أن تتحمل قسطا أكبر من المسؤوليات المالية تجاه الأمم المتحدة، وأن تأخذ في الاعتبار الصعوبات والشواغل التي تواجهها البلدان النامية. وينبغي تعزيز ما يرد في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة من تدابير للتخفيف من أعباء البلدان النامية، وليس التقليص من تلك التدابير. وينبغي أن يُحترم في تخطيط البرامج مبدأ تولي الدول الأعضاء دفة الأمور وأن تراعى في ذلك المصالح والتطلعات المشروعة للدول الأعضاء.

42 - وقال إنه ينبغي تعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق، وينبغي أن تضطلع كل لجنة رئيسية بالدور المنوط بها. وينبغي الإبقاء على الميزانية البرنامجية عند مستوى معقول. وينبغي للأمانة العامة أن تحسن أداء الميزانية الشامل، وأن تعزز المكاسب في مجال توفير التكاليف والكفاءة، وأن تكفل ربط الإنفاق بالأداء والأداء بالمساءلة. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة وإداراتها أن تركز على مهامها الأساسية، وأن تتجنب التوسع غير الضروري والازدواجية في الولايات. وأشار إلى أن الصين تثق في قدرة مجلس مراجعي الحسابات على مراجعة حسابات الأمم المتحدة على نحو كامل ومستقل. وينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ تدابير إضافية لزيادة التمثيل الجغرافي للبلدان النامية في الأمانة العامة.

43 - **السيد بينارانداا** (الفلبين): قال إن الجائحة تتيح فرصة للأمم المتحدة لتضطلع بدور مهم في انتعاش البلدان الأكثر تضررا. وقد أثبتت اللجنة الخامسة، بوصفها أولى اللجان الرئيسية التي تحولت إلى أساليب العمل البديلة في بداية الجائحة، قدرتها على مواصلة الاضطلاع بولايتها الحاسمة. وأشار إلى أن وفد بلده يتطلع، خلال الدورة الحالية، إلى إصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب، ويأمل في توفير الترجمة الشفوية الفورية خلال المشاورات غير الرسمية، لضمان نظر اللجنة في مقترحات الأمين العام في الوقت المناسب.

44 - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة يجب أن تكون مجهزة بالموارد التي تحتاج إليها للعمل بكامل طاقتها. وسداد الدول الأعضاء مساهماتها المالية في الوقت المناسب، دون شروط مسبقة، أمر أساسي. وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، يجب أن تكون المقترحات متوافقة مع الولايات الحكومية الدولية القائمة، مع التركيز على التمثيل الجغرافي العادل وتعزيز التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

45 - وأردف قائلا إن أكثر من ست سنوات قد مرت منذ صدور تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي وضع توصيات سليمة تقنيا بشأن تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة. ويمكن مواصلة تعزيز الدور الحاسم لتلك البعثات إذا أدخلت تحسينات على ترتيبات التمويل القائمة. ويدعو وفد بلده جميع الدول الأعضاء إلى تنشيط البعثات السياسية الخاصة، التي تمثل أداة حاسمة للتصدي لتحديات السلام والأمن. وتتطلع الفلبين إلى مناقشة التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاح الإداري، على الرغم من التحديات التي ووجِهت في عامي 2020 و 2021.

46 - **السيد فيلاسكيز كاستيلو** (المكسيك): قال إن اللجنة، بالنظر إلى أهمية المسائل المعروضة عليها وأثر قراراتها على عمليات المنظمة، يجب أن تكون لديها نظرة عامة واضحة على البرامج، وأن تنظر في الميزانية البرنامجية بطريقة بناءة. ويجب أن تكون الميزانية العادية وجداول الأنصبة المقررة لحفظ السلام للفترة 2022-2024 عادلة، وأن تعكس واقع النظام الدولي، وأن تحسب وفقا لمبدأ القدرة على الدفع. وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لعام 2022، لم تقدم لجنة البرنامج والتنسيق، للسنة الثالثة على التوالي، توصيات بشأن عدد كبير من البرامج، مما سيعقد عمل اللجنة الخامسة. ويجب أن تكون الميزانية المعتمدة واقعية ومتوازنة حتى تزود الأمانة العامة بالموارد التي تحتاجها لتنفيذ ولاياتها في الوقت المناسب.

47 - وتابع قائلا إن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور محوري في بناء السلام المستدام. غير أنه ينبغي إنشاء حساب منفصل لتمويل تلك البعثات. وستولي المكسيك اهتماما بالغا للمداولات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة الـ 38، التي تمثل مجتمعة أكثر من 22 في المائة من الميزانية العادية. ولتنفذ هذه البعثات ولاياتها الموضوعية، يجب أن تزود بتمويل كاف وفي الوقت المناسب، وأن تستخدمه بطريقة مسؤولة وشفافة وخاضعة للمساءلة.

48 - وأضاف قائلا إنه من الضروري تسوية التباين في الاجتهادات القضائية بين محكمتي منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، وإعادة تأكيد سلطة لجنة الخدمة المدنية الدولية من أجل الحفاظ على وحدة النظام الموحد للأمم المتحدة. وقال إن وفد بلده يكرر تأكيد التزامه بالإصلاح الإداري، ويؤكد أهمية التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وختم بيانه بالقول إن وفد بلده سيشارك بروح بناءة في مداولات اللجنة، وسيسعى جاهدا إلى تحقيق الانضباط في الميزانية والشفافية والمساءلة.

49 - **السيد كنيازيان** (أرمينيا): قال إنه مع بدء العالم بالتعافي وإعادة البناء بعد الجائحة، يتعين على الدول الأعضاء أن تعزز التزامها بتزويد المنظمة بالموارد التي تحتاجها للتصدي للتحديات على الأرض في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وتضطلع اللجنة بدور بالغ الأهمية، لأن قراراتها ستحدد قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولاياتها في جميع الركائز الثلاث.

50 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يعلق أهمية قصوى على توفير الموارد المستدامة والكافية للولايات المنوطة بالأمم المتحدة، حتى تكون المنظمة مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها وموجهة نحو تحقيق النتائج وقادرة على منع التحديات والتصدي لها. ووفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب أمر أساسي لمعالجة الأزمة المالية التي تواجه المنظمة. ولسنوات عديدة متتالية، كان اسم أرمينيا على قائمة الشرف، وهي قائمة الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية خلال الأيام الثلاثين الأولى من السنة.

51 - **السيد فورشيلوف** (منغوليا): قال إنه من المهم جعل المنظمة أقوى وأكثر دينامية في هذا الوقت الذي تواجه فيه تعددية الأطراف تحديات من كل نوع ممكن. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإصلاحات الأمين العام ومقترحه الرامي إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية من خلال تطوير قدرات جديدة تعزز المرونة والتكامل والتماسك على صعيد منظومة الأمم المتحدة بكاملها، في إطار تحول أوسع نطاقا صوب "الأمم المتحدة 2,0"، على النحو المبين في تقريره المعنون *خطتنا المشتركة*.

52 - وأضاف قائلا إن منغوليا ستولي اهتماما كبيرا للمداولات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، وجداول الأنصبة المقررة، والتشييد وإدارة الممتلكات، وتحسين الحالة المالية للمنظمة. وقال إن وفد بلده يؤكد من جديد التزامه بالحرص على اختتام اللجنة أعمالها في

غضـــون الوقت المخصـــص لها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إصـــدار التقارير في الوقت المناســـب حتى يتســـنى إجراء مفاوضـــات شـــفافة وشـــاملة. وفيما يتعلق بالمنهجية المسـتخدمة لحسـاب جداول الأنصـبة المقررة، يشـاطر وفد بلده الموقف الثابت لمجموعة الـــــ 77 والصـين المتمثل في أن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يظل المعيار الرئيســـي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة.

53 - **الســـيدة فاطمة** (بنغلاديش): قالت إنه على الرغم من أن الأمم المتحدة تقف في الخطوط الأمامية لما يُبذل على الصعيد العالمي من جهود للتصـدي للجائحة، فإن القيود المفروضـة على الموارد منعت المنظمة في بعض الأحيان من تحقيق نتائج، وهو ما يذكرنا بالحاجة إلى توســـيع نطاق الاســـتجابات لحالات الطوارئ وتوفير الاعتمادات اللازمة لها. والحالة المالية السليمة هي الأساس لكفالة سلاسة سير عمل الأمم المتحدة، وتنفيذ ولاياتها بكفاءة وفي الوقت المناســـب. ومن المهم أكثر من أي وقت مضـــى كفالة أن تكون لدى المنظمة موارد كافية. والتنفيذ الفعال لميزانية جيدة التخطيط أمر بالغ الأهمية. وتكرر بنغلاديش تأكيد الموقف المبدئي لمجموعة الـــــ 77 والصـــين بشـــأن الاشتراكات المقررة، وتظل ملتزمة بدفع اشتراكاتها المقررة بانتظام وفي الوقت المحدد.

54 - وأضـــافت قائلة إن الجائحة لا تزال تشـــكل تحديات هائلة للمنظمـة من حيـث تنفيـذ الولايـات بفعـاليـة وكفـاءة. وينبغي للـدول الأعضـــاء، أثناء النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، أن تأخذ في الاعتبار أثر الجائحة على عمليات المنظمة وأن تكفل تخصـــيص الموارد الكافية، لتمكين الأمم المتحدة من مواصـــلة تنفيذ برامجها العادية مع القيام في الوقت ذاته بجهود التصدي للجائحة.

55 - وأردفت المتكلمة قائلة إن الانضباط الحقيقي في الميزانية أمر أساسي لتحقيق الكفاءة والفعالية في عمل الأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها ينتظر من الأمانة العامة أن تســـتخدم الموارد المعهود بها إليها بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة وعقلانية، وأن تبقي الدول الأعضـــاء على علم بمجريات الأمور على نحو منتظم، وأن تحافظ على أقصـــى قدر من الشفافية في تقاريرها. وبنغلاديش واثقة من أن اللجنة ستتمكن من الحفاظ على تقليدها المتمثل في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، وتتوقع من جميع الوفود أن تتحلى بالمرونة وأن تشارك بصورة بناءة في مداولات اللجنة لضمان اختتام أعمالها في الوقت المناسب.

56 - **الســـيد كينيدي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن للأمم المتحدة دورا لا غنى عنه في التصـــدي للتحديات التي تواجه العالم، بما في ذلك تغير المناخ، وجائحة كوفيد-19، وتراجع حقوق الإنســـان، وآفة الاســـتغلال والانتهاك الجنســـيين، والأخطار المتزايدة التي تهدد الســـلام والأمن الدوليين. ولكي تفي المنظمة بالولايات المنوطة بها، يجب أن تصـــبح أكثر كفاءة في اســـتخدامها للموارد، وأن تقيس أداءها على نحو أفضل، وأن تكون أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة أمام الدول الأعضاء فيها والشعوب التي توجد المنظمة في خدمتها.

57 - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة الأمريكية ستدرس عن كثب مسألة الطلبات المتزايدة بخصوص الاشتراكات المقررة. ويدعو وفد بلده إلى الانضـباط في الميزانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويشـمل ذلك ضمان ألا تنفَّذ إلا أعمال التشييد الضرورية، وأن تتجنب المشاريع الكبرى تجاوز التكاليف. وينبغي للأمم المتحدة أيضـــا أن تســـعى إلى احتواء زيادة الإنفاق اســـتجابة للولايات الجديدة والموســـعة عن طريق إنهاء الولايات التي عفا عليها الزمن، ودمج مجالات العمل المزدوجة، وإعادة توزيع الموارد الموجودة. وفي هذا الصـــدد، أشـــار إلى أن زيادة المرونة للاســـتجابة للأولويات المتغيرة هي أحد أهداف خطة الأمين العام للإصلاح.

58 - وتابع قائلا إنه يجب في الوقت نفســه حماية الموارد لأغراض البعثات السياسية الخاصة، التي تمثل وسيلة قيمة لدعم السلام والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإبقاء على التمويل الكامل للآلية الدولية المحايدة المســتقلة للمســاعدة في التحقيق والملاحقة القضـــائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار.

59 - وأردف قائلا إن تخطيط البرامج أداة أساسية لضمان أن تكون رسالة المنظمة مركزة ومفهومة جيدا وموجهة نحو المشاكل التي وجدت الأمم المتحدة لمعالجتها. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى استعراض الخطط البرنامجية، ويذكر بأن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المسؤولة عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

60 - وقال إن اســتحقاقات الموظفين والتكاليف المتصــلة بشــروط الخدمة تشـــكل ثلثي تكاليف المنظمة تقريبا. ومن المهم إعادة وضـــع جدول موحد للمرتبات، بسبل منها تناول القرارات المتباينة التي تصدرها مختلف المحاكم الإدارية في النظام الموحد للأمم المتحدة؛ وتعزيز الشـفافية بشـأن تكاليف التعويضـات، بسـبل منها اسـتخدام البيانات المتاحة من مصـادر تجارية؛ وإعادة تأكيد سـلطة لجنة الخدمة المدنية الدولية وتحسين منهجيتها.

61 - وتابع قائلا إن الولايات المتحدة، بوصفها أكبر مساهم في التمويل بأنصبة مقررة في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، تتحمل مسؤولية كبيرة عن الشؤون المالية للمنظمة، ولها مصلحة مشتركة في ضمان أن تكون منهجية حساب الأنصبة المقررة منصفة وقائمة على البيانات ومستندة إلى مبدأ القدرة على الدفع. ويتطلع وفد بلده، أثناء المداولات بشأن جداول الأنصبة المقررة، إلى مناقشة مختلف الخصومات الممنوحة لبعض الدول، بما في ذلك الخصم الخاص المخصص للبلدان النامية الذي يطبق حاليا على بعض الدول الأعضاء الغنية. وأشار إلى أن اللجنة أثبتت قدرتها على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة على الرغم من التحديات التي تطرحها طرائق العمل الافتراضية، وأعرب عن ثقته في أنها ستفعل ذلك مرة أخرى.

62 - **السيدة يول** (النرويج): قالت إن الجائحة هددت الكثير من المكاسب التي تحققت، وفرضت ضغوطا إضافية على منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، تمكنت المنظمة من الوفاء بالولايات المنوطة بها في مجالات مثل السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. وقالت إن النرويج مناصر متحمس لخطة الأمين العام للإصلاح، إذ هي خطة لا تكفل تحسين العمليات في الأمم المتحدة فحسب، بل لها أيضا دور محفز يدفع قُدما بتنفيذ الولايات على الصعيد الميداني. وذلك أمر مهم بصفة خاصة من أجل إعادة البناء على نحو أفضل بعد التعافي من الجائحة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالتقرير المعنون *خطتنا المشتركة* وبدعوة الأمين العام إلى إقامة نظام متعدد الأطراف أكثر قوة وترابطا وشمولا، يرتكز على الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تحقيق الغرض المنشود.

63 - وتابعت قائلة إن الميزانية العادية عامل تمكين أساسي لإنجاز الولايات. وفي حين سيواصل وفد بلدها الإعلاء من شأن الإدارة القائمة على النتائج، يجب أيضا تزويد المنظمة بالموارد الكافية ومنحها مزيدا من المرونة لتفي بالولايات المنوطة بها، لضمان المحافظة على أهميتها. وينطبق ذلك على نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي يعاني من نقص مستمر في التمويل، وكذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وآليات الرقابة وعمليات حفظ السلام.

64 - **السيدة أوه** هيونجو (جمهورية كوريا): قالت إن وفد بلدها يؤيد تأييدا تاما جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام، ويعتزم المشاركة بصورة بناءة في مداولات اللجنة، بما في ذلك بشأن مسألة الإصلاح الإداري. وتكتسي الدورة السادسة والسبعون أهمية خاصة لأنها تتزامن مع السنة الأخيرة من الفترة التجريبية للدورة السنوية للميزانية. وينبغي أن يدمَج جوهر جهود الإصلاح التي تبذلها المنظمة - أي جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة وخضوعا للمساءلة - إدماجا كاملا في جميع مراحل عملية التفاوض بشأن الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام الدروس المستفادة من تجربة التصدي للجائحة لزيادة كفاءة المنظمة.

65 - وأضافت قائلة إن عمل لجنة الاشتراكات يشكل أساسا قيما لمناقشات اللجنة بشأن كيفية استكمال وتحديث جداول الأنصبة المقررة. والأنصبة المقررة هي أهم إسهام يمكن أن تقدمه دولة عضو لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ويجب أن تستند المسؤولية المشتركة والعادلة عن دفع الأنصبة المقررة إلى القدرة على الدفع وإلى أحدث البيانات المتاحة وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة.

66 - وتابعت قائلة إن المناقشات بشأن إنشاء نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ينبغي أن تسترشد بالغرض الأصلي منه، وهو تزويد المنظمة بخدمات عالية الجودة بأقل تكلفة ممكنة. والشفافية أمر أساسي لاتخاذ القرارات المتعلقة بموقع المراكز العالمية للخدمات المشتركة.

67 - **السيد مغوني** (جنوب أفريقيا): قال إن اللجنة اضطرت، نتيجة للجائحة، إلى تعديل أساليب عملها واعتماد نموذج عمل مختلط. وإذ نجحت اللجنة في اختتام برنامج عملها خلال الدورة الخامسة والسبعين، يأمل وفد بلده في استئناف الاجتماعات بالحضور الشخصي بمجرد تحسن الحالة الصحية العامة. ويجب أن تكون جميع الدول الأعضاء قادرة على المشاركة في جميع أنواع اجتماعات اللجنة على قدم المساواة؛ وذلك يعني توفير خدمات الترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إصدار جميع التقارير المتبقية على سبيل الأولوية.

68 - وأضاف قائلا إن جنوب أفريقيا تعلق أهمية كبيرة على البند المتعلق بجداول الأنصبة المقررة، وتأمل أن تختتم اللجنة النظر في هذا البند على وجه السرعة، بما في ذلك طلبات الاستثناء بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب الإبقاء على المنهجية القائمة كما هي. ومن المسائل الأخرى التي تهم وفد بلده الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، واستعراض تنفيذ نموذج الإدارة، والتشييد وإدارة الممتلكات، والمسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية

غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتصالات العالمية، وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ودعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، والبعثات السياسية الخاصة.

69 - **السيد والاس** (جامايكا): قال إن الجائحة أبرزت الحاجة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي في التصدي للتحديات المتنوعة التي تعوق التنمية. وأشار إلى أن متطلبات التنمية في جامايكا، باعتبارها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تتماشى مع رؤية المنظمة للتنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال التعاون الدولي. ويجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بضمان حصول الأمم المتحدة على الموارد اللازمة لكي تعمل بكامل طاقتها. ولا تزال الأمم المتحدة تواجه أزمة سيولة بسبب تأخر الدول الأعضاء في سداد الاشتراكات المقررة أو عدم دفعها لتلك الاشتراكات، رغم بذلها قصارى جهودها للدفع بالكامل وفي الوقت المحدد. وقد استفحلت الأزمة بسبب الجائحة المستمرة. وحث المتكلم جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لتخفيض متأخراتها المستحقة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام.

70 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤكد أهمية المداولات بشأن جداول الأنصبة المقررة، نظرا لما يترتب عليها من آثار مباشرة على عمل المنظمة. وأعرب عن تأييد جامايكا للموقف الثابت لمجموعة الـ 77 والصين فيما يتعلق بمنهجية حساب جداول الأنصبة المقررة. وحث الدول الأعضاء على أن تكون بناءة وشفافة وأن تضع في اعتبارها أن جميع مقترحات الميزانية التي توافق عليها اللجنة يجب أن تتماشى مع الولايات التي أسندتها إليها الجمعية العامة.

71 - **السيد بيدروزا** (بيرو): قال إن اللجنة مسؤولة عن الموافقة على ميزانية برنامجية تمكن المنظمة من الوفاء بولاياتها بفعالية، لا سيما في ضوء الحالة العالمية المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي. وسيركز وفد بلده على المداولات بشأن الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لكيانات الأمم المتحدة المشاركة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

72 - وأضاف قائلا إن المنهجية والعناصر المستخدمة لحساب جداول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024 ينبغي ألا تتغير، لا سيما بالنظر إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب للعديد من البلدان النامية، الذي لا يرجح أن يتحسن في السنوات الثلاث المقبلة. وقال إن وفد بلده يحدوه الأمل في أن جميع المسائل المعروضة على اللجنة ستناقش بطريقة بناءة وتعاونية، بغية تحقيق أفضل النتائج لجميع الدول الأعضاء.

73 - **السيد كالوغين** (الاتحاد الروسي): قال إن اللجنة الخامسة اتفقت خلال الدورة السابقة أنه في حالة لم يتسن للجنة البرنامج والتنسيق تقديم توصيات بشأن أحد برامج الميزانية البرنامجية المقترحة، ينبغي للجنة الرئيسية المعنية أن تقدم تعليقات موضوعية. وتعكس الفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 243/75 الإرادة الواضحة والقاطعة للدول الأعضاء. وتقديم اللجان الرئيسية الأخرى استنتاجات وتوصيات موضوعية بشأن تلك البرامج سيساعد اللجنة الخامسة على اختتام عملها في غضون الوقت المخصص. وينبغي أن يبذل الرئيس قصارى جهده لضمان تلقي اللجنة تلك الاستنتاجات والتوصيات في الوقت المناسب. وقال إن وفد بلده يتوقع مشاركة أكبر من أمانة اللجنة التي ينبغي أن تكون قد قامت بالعمل اللازم مسبقا مع أمانات اللجان الرئيسية الأخرى. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي للدول الأعضاء والأمانة أن تعملا معا لفهم الأسباب الكامنة وراء عدم تنفيذ الولاية المقررة من الجمعية العامة.

74 - وأضاف قائلا إنه يجب زيادة عدد الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي تعقد بالحضور الشخصي. ولا يمكن للاجتماعات الافتراضية أن تكون إلا اجتماعات غير رسمية في طبيعتها. ومن المهم ضمان إصدار الوثائق في حينها وفي وقت واحد بجميع اللغات الرسمية، لأن التأخيرات لها أثر سلبي على قدرة المندوبين على التحضير. والاتحاد الروسي على ثقة من أن المداولات ستكون شاملة وشفافة قدر الإمكان.

75 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تود الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أن يأخذ المكتب الآراء المعرب عنها في الاعتبار ويجري أي تعديل لازم.

76 - *تقرر ذلك.*

77 - **الرئيس:** اقترح تحديد يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موعدا نهائيا لتقديم الترشيحات للتعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية والتعيينات الأخرى، وأن تجري الانتخابات في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وإذا لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في المضي قدما على هذا النحو.

78 - *تقرر ذلك.*

البند 142 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/76/11 و A/76/11/Add.1 و A/76/70)

البند 149 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/76/296/Rev.1)

79 - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الحادية والثمانين (A/76/11 و A/76/11/Add.1) قائلا إن التقرير يتضمن نتائج الاستعراض الذي أجرته لجنة الاشتراكات عملا بقرار الجمعية العامة 271/73، لعناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة.

80 - وأضاف قائلا إن لجنة الاشتراكات، بناءً على الاستعراض الذي أجرته لمقياس الدخل الذي يشكّل تقديرا تقريبيا أوليا للقدرة على الدفع، أعادت تأكيد توصيتها بأن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة. وأعربت اللجنة عن دعمها للجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتمكين الدول الأعضاء من تقديم بيانات الحسابات القومية في المواعيد المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات من حيث النطاق ودرجة التفصيل والجودة. وأوصت كذلك الجمعيةَ العامة بتشجيع الدول الأعضاء على تقديم استبيانات الحسابات القومية المطلوبة بموجب نظام الحسابات القومية لعام 2008 في الوقت المناسب.

81 - وتابع قائلا إن أسعار التحويل لازمة لإتاحة استخدام عملة نقدية موحدة في بيانات الدخل القومي الإجمالي المبلغ عنها بالعملات الوطنية. وقد أعادت لجنة الاشتراكات تأكيد توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار تحويل قائمة على أسعار الصرف السائدة في السوق باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّما بدولارات الولايات المتحدة. وفي حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية، قررت لجنة الاشتراكات استخدام سعر التحويل المعدل للفترة 2014-2016 وسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة للفترة 2017-2019. وأشار إلى أنه يجب حساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي على مدى فترة أساس معينة؛ ومتى اختيرت فترة الأساس، يصبح من المفيد استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة.

82 - واستطرد قائلا إن آراء أعضاء لجنة الاشتراكات لا تزال متباينة بشأن التسوية المتعلقة بعبء الديون التي تشكل عنصرا من عناصر المنهجية منذ عام 1986. وعدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملا في تحديد ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين إلى الدين الخارجي الإجمالي أو الدين الخارجي العام، وما إذا كان ينبغي استخدام نهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون أم لا. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وعمليات سداده الفعلية متاحة الآن. وقررت لجنة الاشتراكات أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

83 - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن لجنة الاشتراكات وافقت على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وهي جزء من المنهجية منذ إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة، لا تزال عنصرا أساسيا من عناصر منهجية إعداد الجدول، فقد نظرت في بدائل متعددة. وينطوي أحد هذه البدائل على تحديد العتبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين. ويتمثل أحد البدائل الأخرى الممكنة في تحديد عتبة معدلة حسب نسبة التضخم. وقد قررت اللجنة مواصلة النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

84 - وأردف قائلا إن المنهجية الحالية تشمل معدلا أقصى للأنصبة المقررة، أو حدا أقصى وهو 22 في المائة، ومعدلا أقصى لأنصبة أقل البلدان نموا، أو حدا أقصى وهو 0,010 في المائة، ومعدلا أدنى للأنصبة المقررة، أو حدا أدنى وهو 0,001 في المائة. وقررت لجنة الاشتراكات مواصلة النظر في تلك العناصر في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة. ويرد في الفصل الثالث-باء من التقرير تفصيل لاستعراضها للتغيرات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر، ومسألة الانقطاع، وإعادة الحساب سنويا، وإدراج مؤشرات عامي 2020 و 2021 في منهجية إعداد الجدول. وستواصل لجنة الاشتراكات أيضا النظر في تلك المسائل في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

85 - وتابع قائلا إنه لكي يتسنى تحديد أثر إدراج بيانات جديدة بشأن جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالبيانات وأسعار التحويل، ولكن باستثناء المقترحات الداعية إلى إدخال تغييرات على منهجية إعداد الجدول، نظرت لجنة الاشتراكات في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد الجدول الحالي؛ وترد نتائج التحليل في الفصل الثالث - دال من

التقرير. وفيما يتعلق بالفترة 2022-2024، أوصت لجنة الاشتراكات بأن تُدعى الدول غير الأعضاء إلى دفع مساهمات على أساس رسم سنوي ثابت يحدَّد بنسبة 50 في المائة، يطبَّق على معدل افتراضي للنصاب المقرر قدره 0,001 في المائة للكرسي الرسولي و 0,011 في المائة لدولة فلسطين.

86 - وأشار إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها 4/57 باء استنتاجات لجنة الاشتراكات وتوصياتها المتعلقة بخطط التسديد المتعددة السنوات. وكررت لجنة الاشتراكات توصيتها بأن تشجع الجمعيةُ العامة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات في الاشتراكات بالمعنى المقصود في المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات. ونظرت لجنة الاشتراكات في أربعة طلبات استثناء بموجب المادة 19. وخلصت إلى أن عدم قيام أربع دول أعضاء - هي جزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي والصومال - بتسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها، وأوصت بأن يُسمح لها بالتصويت حتى نهاية الدورة السادسة والسبعين. وسددت جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت لاحق الحد الأدنى المطلوب لوقف سريان أحكام المادة 19 عليها.

87 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/76/70)، فقال إن ستا من الدول الأعضاء قد نفذت خطط تسديد متعددة السنوات منذ اعتماد ذلك النظام، وهو ما مكّنها من تسديد أنصبتها المقررة بالكامل. ويتطرق التقرير إلى حالة تنفيذ خطة التسديد المتبقية الوحيدة، وهي الخطة التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي في عام 2002.

88 - وأضاف قائلا إنه لم تُقدَّم أي خطط تسديد جديدة في السنوات الأخيرة، إلا أن عدة دول أعضاء ذكرت أنها تنظر في الأمر. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للوضع الاقتصادي للدول الأعضاء، فبعضها قد لا يكون في وضع يسمح له بتقديم خطط تسديد. ويجب أن يظل تقديم هذه الخطط أمرا طوعيا. وأعرب عن استعداد الأمانة العامة لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذ خطط من هذا القبيل.

89 - وأشار، لدى عرضه تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري الجمعية العامة 235/55 و 236/55 (A/76/296/Rev.1)، إلى أن الجمعية العامة أنشأت في قرارها 235/55 نظاما جديدا لتعديل معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في الميزانية العادية من أجل تحديد معدلات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. وقال إن النظام يستند إلى معايير مختلفة، منها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، استُخدمت لإدراج كل دولة عضو في مستوى من مستويات الاشتراكات. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستكمل تشكيل مستويات الاشتراكات كل ثلاث سنوات، بالاقتران مع استعراض جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وعند إنشاء هذا النظام، قررت الجمعية العامة أن يحدد للدول الأعضاء أقل مستوى للمساهمة ينطبق عليها مع أعلى نسبة للتخفيض، إلا إذا ذكرت أنها تريد الانتقال إلى مستوى أعلى. ورحبت الجمعية العامة في قرارها 236/55 بالالتزام الطوعي الذي تعهد فيه عدد من الدول الأعضاء بالمساهمة في عمليات حفظ السلام بمعدل أعلى من المعدل المطلوب منها بناء على نصيب الفرد من الدخل لديها.

90 - وأردف قائلا إن الجمعية العامة أكدت من جديد في دورتها الثالثة والسبعين، في قرارها 272/73، المبادئ الواردة في القرار 235/55. وسلمت الجمعية العامة أيضا بضرورة إصلاح المنهجية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام، وقررت استعراض هيكل المستويات في دورتها السادسة والسبعين. وعرض تقرير الأمين العام معلومات عن استكمال تشكيل مستويات الاشتراكات وفقا للمعايير المقررة وبالاقتران مع استعراض جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وسوف يُستخدم تشكيل المستويات المستكمل، رهنا بالتعديلات التي سيتمخض عنها استعراض الجمعية العامة، لتحديد معدل النصاب المقرر لكل دولة عضو في عمليات حفظ السلام للفترة 2022-2024. ولن تحدَّد المعدلات الفعلية إلا بعد اعتماد جدول جديد للميزانية العادية؛ ومع ذلك، يبين المرفق الثالث للتقرير، لأغراض توضيحية، معدلات الأنصبة المقررة لحفظ السلام باستخدام الهيكل الحالي لمستويات الاشتراكات.

91 - **السيد ديالو** (غينيا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ومن دون شروط، وفاء بالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من أجل كفالة توافر الموارد المالية الكافية للمنظمة لتضطلع بالولايات المنوطة بها. وليس من الواقعي أن تطلب الدول الأعضاء باستمرار المزيد من المنظمة في الوقت الذي تمتنع فيه عن سداد اشتراكاتها من جانب واحد.

92 - واستدرك قائلا إنه يتعين، مع ذلك، إيلاء الاعتبار للظروف الخاصة التي تمنع مؤقتا بعض البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها المالية. وأضاف قائلا إن الأثر غير المتناسب لكوفيد-19 على

اقتصـــادات العديد من البلدان النامية يثير القلق بوجه خاص. وقال المتكلم إن المجموعة تؤيد توصـــية لجنة الاشـــتراكات بشـــأن الدول الأعضـاء الثلاث التي قدمت طلبات استثناء بموجب المادة 19 لم يرد عليها بعد، وتحث اللجنة الخامســـة على النظر في تلك الطلبات في أقرب فرصة ممكنة. ورحب بجهود الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها بموجب خطط التســديد المتعددة الســنوات وشــجع الدول الأخرى التي عليها متأخرات كبيرة أن تنظر في تقديم خطط من هذا القبيل، وإن كان أكد مجددا على ضرورة بقائها طوعية.

93 - وأردف قائلا إن المنهجية الحالية لإعداد جداول الأنصـــبة المقررة تعكس التغييرات الحاصـلة في الأوضـاع الاقتصـادية النسـبية للدول الأعضاء. وتؤكد المجموعة من جديد على مبدأ القدرة على الدفع باعتباره المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة وترفض أي تغيير في عناصـر المنهجية الحالية يكون الهدف منه زيادة اشـتراكات البلدان النامية. وثمة عناصـر أسـاسـية غير قابلة للتفاوض، منها فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نموا، والتسوية المتصلة بعبء الدين.

94 - وواصـــل كلامه قائلا إنه ينبغي للجمعية العامة مع ذلك أن تعيد النظر في الحد الأقصـــى العام، وفقا لقرارها 5/55 جيم. فقد حُدد الحد الأقصى كحل توفيقي سياسي، وهو يتعارض بذلك مع مبدأ القدرة على الدفع ويحدث إخلالا أسـاسـيا بجدول الأنصـبة المقررة. وتلاحظ لجنة الاشـــتراكات في تقريرها أن مجموع النقاط المعاد توزيعها نتيجة الحد الأقصـــى بلغ 6,565؛ ويمثل الحد الأقصـــى، محسـوبا بالدولار، خصما قدره 200 مليون دولار تقريبا لدولة عضو واحدة.

95 - وقـال إن المنظمـات التي تحظى بمركز مراقـب متميز لـدى الأمم المتحـدة وتتمتع بحقوق وامتيـازات لا تُمنح في العـادة إلا للـدول الحائزة على مركز المراقب ينبغي أن تتحمل الالتزامات المالية ذاتها التي تتحملها تلك الدول. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في إنشـــاء منهجية لتحديد الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

96 - وتابع قائلا إن تطبيق المنهجية الحالية على جدول الأنصـــبة المقررة للفترة 2022-2024 سـيؤدي إلى زيادات كبيرة في اشـتراكات العديد من البلدان النامية. وسـترتفع الحصـــة التي تتحملها الدول الأعضـاء في مجموعة الـــ 77 والصـين من جدول الأنصـبة المقررة للميزانية العادية إلى 27,27 في المائة، في حين سـيسـتمر انخفاض جدول الأنصـبة المقررة للبلدان المتقدمة. وعلى الرغم من أن المجموعة ملتزمة بالوفاء بمســؤولياتها المالية، ينبغي للبلدان المتقدمة أيضـــا أن تتحمل المزيد من المسؤوليات المالية.

97 - وأضـاف قائلا إن المجموعة سـتطلب معلومات مفصـلة عن سـداد المتأخرات بغية تحديد ما إذا كان الأسـاس المنطقي لخفض الحد الأقصـى العام إلى 22 في المائة - وهو تحسين الحالة المالية للمنظمة عن طريق تيسـير سـداد المتأخرات - قد تم احترامه. وفي السـنوات الأخيرة، شـهدت المنظمة أزمات مالية حادة، وسُـجلت متأخرات تدين بمعظمها دولة عضـو واحدة. وترفض المجموعة الامتناع عن سـداد الاشـتراكات من جانب واحد من أجل ممارسـة الضـغط على الأمم المتحدة، وهو ما يتعارض مع نص الميثاق وروحه. وأي محاولة لمواصـلة تحويل عبء تمويل المنظمة إلى البلدان النامية فهي محاولة غير عادلة، ولا سيما بالنظر إلى الأثر غير المتناسب لكوفيد-19 على هذه البلدان، ولن يكون النجاح حليفها.

98 - وأردف قائلا إن عمليات حفظ السـلام، وهي إحدى مهام الأمم المتحدة التي لا غنى عنها، يجب أن تزود بالموارد اللازمة لتنفيذ الولايات المنوطة بها. وينبغي أن تكون المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لتقسيم نفقات عمليات حفظ السلام أساسا لأي مناقشة بشأن جدول الأنصـــبة المقررة لحفظ السـلام. وينبغي أن يبيّن ذلك الجدول بوضـوح المسـؤوليات الخاصـة التي يتحملها الأعضـاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصـون السـلام والأمن. وبما أن البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصـادية لديها قدرة محدودة على المسـاهمة في ميزانيات عمليات حفظ السـلام، فإن أي مناقشـة لنظام الخصـومات المطبقة في حساب جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حالة تلك البلدان. وينبغي ألا يدرَج أي عضـو في المجموعة ليس عضوا دائما في المجلس فوق مستوى المساهمة جيم.

99 - وواصـل قائلا إن الأعضـاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن يواصـلوا دفع المبالغ الإضـافية المترتبة عليهم بالإضـافة إلى المعدلات العادية لأنصـبتهم المقررة. وفي السـنوات السـابقة، أدى الامتناع عن سـداد الأنصـبة المقررة بصـورة تعسـفية ومن جانب واحد إلى حالات نقص في السـيولة، مما اضـطر المنظمة إلى الاقتراض من حسـابات بعثات حفظ السـلام المنتهية. وكان لذلك النقص أثر غير متناسب على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

100 - وأضـاف قائلا إن المجموعة ترفض محاولات البلدان المتقدمة النمو تحويل التزاماتها إلى البلدان النامية. وينبغي ألا تُسـتهدف البلدان النامية بصـورة تعسـفية للانتقال إلى مسـتويات أعلى أو أن تجبر على

قبول تخفيضـــات في خصـــوماتها. والباب مفتوح أمام جميع البلدان للمساهمة بصورة طوعية بما يتجاوز معدلاتها المحسوبة. وتمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، ينبغي ألا يحدَّد للبلدان النامية نفس مســـتوى الاشـــتراكات الذي يحدَّد للبلدان المتقدمة النمو بالاستناد حصرا إلى نصيب الفرد من الدخل. فالاستخدام الحصري لذلك التدبير لا يأخذ في الحســبان الظروف الصـــعبة والفريدة للبلدان النامية. وينبغي مواصلة تقرير أنصبة أقل البلدان نموا وفق المستوى الأدنى في الجدول.

101 - وأردف قائلا إن المجموعة يساورها القلق من أن تطبيق النظام الحالي للخصومات والحد الأقصى لجدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام قد أســفر عن وضـــع حُدّد فيه للبلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، المستوى باء بشكل متكرر، في انتهاك للمبادئ التي قام عليها إنشاء ذلك النظام. ونظرا إلى أن البلدان النامية اضطرت إلى التخلي عن خصومات كبيرة لاستيعاب مستويات الاشتراكات الجديدة، وأن المستوى جيم أنشئ على أساس أن تلك البلدان ستُمنح خصما لا يقل عن 7,5 في المائة، فهي ليست في وضع يسمح لها بالموافقة على أي تخفيضات أخرى في خصوماتها.

102 - وذكر أن المداولات بشـــأن البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الخامسة ينبغي أن تكون مفتوحة وشاملة وشفافة، على نحو يليق باختصـــاص اللجنة بوصـــفها اللجنة الرئيســـية الوحيدة للجمعية العامة المكلفة بالمسائل الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وقال إن المجموعة تؤكد من جديد موقفها الموحد بشـــأن بنود جدول الأعمال الحالية ومعارضتها لاتخاذ القرارات ضمن مجموعات صغيرة.

رُفعت الجلسة الساعة 12:20.